

لقد عرفت الجزائر عدة تغيرات وأنماط في السنوات الأخيرة ، ولعل أعمقها تلك التي حدثت بعد أزمة النفط سنة 1986 ، و التي أدت إلى آثار سياسية بالتحول من الحز الواحد الى تعدد الأحزاب ، وحرية انشاء الجماعات واقتصادية باعادة ديكلة الاقتصاد الوطني والتوجه تدريجيا الى اقتصاد السوق هذا التوجه استوجب الاعتماد على منظومة قانونية متينة لمسايرة هذه التحولات ، اذ ان الدول الحديثة البد لها ان تأخذ على عاتقها واجب تلبية المطالب الشعبية نتيجة انتشار وتوسع مبادئ الحقوق السياسية والحريات العامة والشعارات الهادفة والرامية الى التطلع الى فذ أفضل فتم بذلك الدخول الى المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بما يقتضيه الحال وهو ما يعرف بالاستثمارات العامة تلبية لرغبات العامة وتحقيقا لهذه المطالب . ومن أجل تحقيق هذه المطالب تقوم الدولة ببناء المنشآت الضرورية تتعلق بالتجهيز كما تنفق وتؤدي أجور المستخدمين ومصاريف التسيير ، المشاريع التي تنشؤها الدولة والتي تم كافة مناحي الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، وتعتبر مهامها حيوية لأنها تضمن استمرارية الدولة ومؤسساتها. من أجل ذلك أصبحت ميزانية الدولة وقوانين المالية المصوت عليها من قبل الهيئة الاستشارية تتفق مع الواقع ، ليتم الانفاق وفق الاعتمادات الممنوحة مع تجنب كل سبل التبذير والتحايل اخذا بقاعدة الانفاق الضروري والنافع للمرافق العامة وسير المصالح ، الذي يحقق المنفعة العامة المقصودة وبأقل . وعلى هذا الاساس أضحي الاعتماد على جهاز رقابي فعال اكثر من ضرورة، فمهمة الرقابة التي تقع على عاتق الدولة لي فقه من اجل الحد من الاسراف في الانفاق كما كان الحال من قبل، بل يجب أن تتحقق معها المنفعة العامة باقل تكلفة، وبمراعاة تزايد الحاجات الحقيقية، وهي صورة من الصور التي تجسد مبدأ الاقتصاد في الانفاق من جهة، وتبرن حجم الثقة في الادارة المالية للدولة التي تحفظ التوازن المطلوب في شتى المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية من جهة أخرى. ومن أجل تقوية هذا الجهاز الرقابي كان البد من إعداد منظومة قانونية صارمة لمسايرة الأحداث فعرفت بعدها تعديلات وتحولات في المهام والأدوار ، الصالحات الواسعة التي من شأنها تفعيل المهام الرقابية ،